

إعلان الحاكم للكارثة

(Gubernatorial Disaster Proclamation)

حيث إنه منذ أوائل مارس/آذار 2020، واجهت ولاية إلينوي جائحة تسببت في مرض غير عادي وتسببت في خسائر في الأرواح، حيث أصابت أكثر من 270,000 شخص والعدد في ازدياد، وحصدت أرواح الآلاف من السكان؛

وحيث إن حماية صحة وسلامة سكان ولاية إلينوي من أهم مسؤوليات حكومة الولاية في جميع الأوقات ولا سيما خلال هذه الأزمة الصحية،

وحيث إنه من المهم أن يستطيع جميع سكان إلينوي المرضى من تلقي العلاج من قبل الأطباء المتخصصين وذلك يشمل حالات الحاجة إلى الأسرة في المستشفيات أو أسرة غرف الطوارئ أو أجهزة التنفس الصناعي؛

وحيث إنه من المهم أيضًا أن يكون لدى أفراد الرعاية الصحية الحكومية ومُستجبي الطوارئ معدات الحماية الشخصية الكافية لعلاج المرضى بأمان، والقدرة على التصدي لحوادث الصحة العامة، ومنع انتشار الأمراض المعدية؛

وحيث إنه وفي ظل تعامل ولاية إلينوي ومواجهتها لكارثة الصحة العامة الناجمة عن فيروس كورونا المُستجد 19، وهو مرض تنفسي حاد جديد انتشر ويستمر في الانتشار السريع بالانتقال من خلال الجهاز التنفسي ولم يكتشف له بعد علاج أو لقاح فعال، وحيث أن العبء غير مسبوق على المرضى بالمستشفيات والعاملين بالرعاية الصحية ومستجبي الطوارئ والحكومات في جميع أنحاء الدولة،

وحيث أعلنت منظمة الصحة العالمية في 30 يناير/كانون الثاني 2020 أن وباء فيروس كورونا المستجد يمثل حالة طوارئ صحية عامة مقلقة عالميًا، وأعلن وزير الصحة والخدمات البشرية الأمريكية في 27 يناير 2020 أن مرض فيروس كورونا المستجد يمثل حالة طوارئ للصحة العامة؛

وحيث وصفت منظمة الصحة العالمية في 11 مارس/آذار 2020 تفشي فيروس كورونا المستجد بأنه جائحة عالمية، كما أعلنت المنظمة عن وصول عدد الحالات المُصابة بهذا الفيروس حاليًا إلى أكثر من 30 مليون حالة كما وصلت حالات الوفاة إلى 950,000 حالة بسبب هذا الفيروس على الصعيد العالمي؛

وحيث إنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة لاحتواء تفشي فيروس كوفيد-19 أشارت منظمة الصحة العالمية والمراكز الفدرالية لمكافحة الأمراض والوقاية منها إلى أنه من المتوقع أن يستمر الفيروس في الانتشار، وأنه في الواقع استمر في الانتشار بسرعة، مما أدى إلى ضرورة اتخاذ الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات خطوات هامة وصارمة؛

وحيث إنني أعلنت أنا، جيه بي بريتكزكر حاكم ولاية إلينوي، في 9 مارس 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة، وذلك لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد؛

وحيث أعلن الرئيس في 13 مارس 2020 حالة الطوارئ الوطنية بموجب المادة 501 (ب) من قانون روبرت تي. ستافورد للإغاثة في حالات الكوارث والمساعدة في حالات الطوارئ (Section 501(b) of the Robert T. Stafford Disaster Relief and Emergency Assistance Act, 42 U.S.C 5121-5207) ، الذي يشمل جميع الولايات والأقاليم، ومن بينها إلينوي؛

وحيث أعلن الرئيس في 26 مارس 2020 عن كارثة كبرى في إلينوي بموجب المادة 401 من قانون ستافورد (Section 401 of the Stafford Act)؛

وحيث إنه وبسبب الانتشار الهائل لفيروس كوفيد-19 في إلينوي، أعلنت أنا في 1 أبريل/نيسان 2020 بأن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة؛

وحيث إنني وبسبب الانتشار المستمر لفيروس كورونا المُستجد في إلينوي، وبسبب النقص المُخيف في أسرة المستشفيات وأسرة غرف الطوارئ ونقص أجهزة التنفس الصناعي وعدم كفاية أماكن الاختبار، أعلنت في 30 أبريل 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة؛

وحيث إنني وبسبب الانتشار المستمر لفيروس كورونا المُستجد في ولاية إلينوي، وما ترتب على ذلك من آثار صحية واقتصادية بسبب الفيروس، وبسبب الحاجة إلى زيادة القدرة على عمل الاختبارات، أعلنت في 29 مايو/أيار 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة؛

وحيث إنني وبسبب تفاقم انتشار فيروس كوفيد-19 في ولاية إلينوي، وما ترتب على ذلك من آثار صحية واقتصادية وبسبب الحاجة إلى زيادة القدرة على إجراء الاختبارات والحفاظ على تقدمنا في مواجهة المرض، قد أعلنت في 26 يونيو/حزيران 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة؛

وحيث إنني وبسبب تفاقم انتشار فيروس كوفيد-19 في ولاية إلينوي، وما ترتب على ذلك من آثار صحية واقتصادية وبسبب الحاجة إلى زيادة القدرة على إجراء الاختبارات والحفاظ على تقدمنا في مواجهة المرض، قد أعلنت في 24 يوليو/تموز 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة؛

وحيث إنني وبسبب تفاقم انتشار فيروس كوفيد-19 في ولاية إلينوي، وما ترتب على ذلك من آثار صحية واقتصادية وبسبب الحاجة إلى زيادة القدرة على إجراء الاختبارات والحفاظ على تقدمنا في مواجهة المرض، قد أعلنت في 21 أغسطس/أب 2020 أن جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة؛

وحيث إنه ومع تطور الظروف المحيطة بفيروس كورونا المستجد بسرعة وظهور أدلة جديدة، حدثت تغييرات متكررة في معلومات وتوجيهات الصحة العامة؛

وحيث إن الطبيعة غير المسبوقة لفيروس كورونا المستجد، بما في ذلك التأثيرات الصحية التي لا تؤثر فقط على الجهاز التنفسي ولكن تؤثر على القلب والدماغ والكليتين والاستجابة المناعية للجسم، جعلت من الصعب التنبؤ بتأثيرات الفيروس ومساره؛

وحيث تشير البيانات المبذنية إلى أن كبار السن والذين يعانون من أمراض مزمنة خطيرة هم الأكثر عرضة للإصابة بمضاعفات حادة وقاتلة في بعض الأحيان نتيجة إصابتهم بفيروس كوفيد-19؛

وحيث إن الأدلة أظهرت أن صغار السن ومن بينهم الرضع والأطفال الصغار معرضون أيضًا لخطر الإصابة بهذه المضاعفات؛

وحيث إن الشباب والأشخاص متوسطي العمر قد شكلوا نسبة كبيرة من مرضى فيروس كوفيد-19 في المستشفيات كما أن هناك أدلة على أن فيروس كوفيد-19 يسبب جلطات دموية وسكتات دماغية وتسبب في سكتات دماغية مميتة لدى الشباب ومتوسطي العمر والذين ظهرت عليهم أعراض قليلة؛

وحيث إن اكتشاف المرض من الأفراد المصابين الذين لم تظهر عليهم الأعراض قد تغير وأدى إلى تغيير النظرة العامة لاكتشافه، ففي 12 أبريل 2020، أعلنت مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها إلى تغير فترة التعرض واكتشاف المرض من بداية "ظهور الأعراض" إلى "48 ساعة قبل ظهور الأعراض"؛

وحيث أن بعض الأشخاص المصابين بالفيروس يظلون بدون أعراض ولكن مع ذلك قد ينقلونه إلى الآخرين؛

وحيث إنه على الرغم من أن مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC) أوصت في البداية بعدم ارتداء أغطية الوجه أو الأقنعة الواقية القماشية للحماية، ولكن نتيجة للأبحاث المتعلقة بانتقال الوباء عند ظهور الأعراض وقبل ظهورها، فقد قامت مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها بمراجعة استنتاجاتها وأوصت بارتداء الكمامات القماشية في الأماكن العامة التي يصعب فيها الحفاظ على تدابير التباعد الاجتماعي؛

وحيث تدعم أبحاث الصحة العامة وتوجيهاتها الآن ارتداء الكمامات القماشية في الأماكن العامة التي يصعب فيها الحفاظ على التباعد الاجتماعي، وتشير إلى أن خطر انتقال العدوى في الهواء الطلق أقل من خطر انتقال العدوى في الأماكن المغلقة؛

وحيث إنه في ظل انتشار فيروس كورونا 19 في إلينوي طوال مدة إعلانات الحاكم للكوارث (Gubernatorial Disaster Proclamations) فإن الظروف التي تسبب الكارثة في جميع أنحاء الولاية تتغير باستمرار في التغيير مما يصعب التنبؤات النهائية لتطورات انتشار الفيروس خلال الأشهر القادمة للغاية؛

وحيث إنه في الوقت الذي أصدرت فيه أول إعلان للكارثة، كانت هناك 11 حالة مؤكدة من الإصابات بفيروس كوفيد-19 في واحدة من مقاطعات إلينوي؛

وحيث إنه حتى اليوم 18 سبتمبر/أيلول 2020، هناك ما يقارب من 270,000 حالة مؤكدة مصابة بفيروس كوفيد-19 في 102 مقاطعة في إلينوي؛

وحيث أعلن عن أول وفاة بسبب كوفيد-19 في إلينوي في 17 مارس/آذار 2020؛

وحيث إنه حتى اليوم 18 سبتمبر/أيلول 2020، توفي أكثر من 8400 شخص من سكان ولاية إلينوي بسبب فيروس كوفيد-19؛

وحيث إنه منذ اللحظات الأولى، أشارت الدراسات إلى أن مقابل كل حالة إصابة مؤكدة توجد العديد من الحالات غير المكتشفة، بعضها لأفراد لا يعانون من أي أعراض، مما يعني أنه من الممكن أن ينقل الأفراد الفيروس إلى الآخرين دون أن يعرفوا؛

وحيث تقدر مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها CDC أن إجمالي حالات الإصابة بكورونا 19 قد تكون أكثر من الأعداد المبلغ بها بنحو 13 ضعفًا في مناطق معينة؛

وحيث إنه وبينما انخفض عدد حالات الإصابات الجديدة بكوفيد 19 في الولاية لما دون ذروتها السابقة إلا أن العدد أخذ في الزيادة تدريجيًا على مدى الأسابيع الماضية واستمر الفيروس في عدوى الآلاف من الأفراد وحصاد الكثير من أرواح سكان الولاية كل يوم؛

وحيث إن جائحة كورونا لا تقتصر على المقاطعات المكتظة، وأن المقاطعات الأربع والعشرين التي حددت هيئة الصحة العامة في إلينوي فيها وجود مؤشرات الإنذار بزيادة خطر انتشار فيروس كورونا 19 (وهي بوند وبيورو وكاس وكلينتون وكولز وكروفورد وكمبرلاند وديويت وإدواردز وإفغهام وغرين وجاسبر وجو ديفيس ولورانس وماديسون وماريون وروك أيلند وسانت كلير وشيلبي وواشنطن وواين ووليامسون وواباش ويونيون) تقع الآن في جميع أنحاء الولاية؛

وحيث إنه بدون اتخاذ الاحتياطات قد يتفاقم انتشار فيروس كورونا 19 حتى في أقل المناطق اكتظاظًا بالسكان، على سبيل المثال، في مقاطعة جاسبر قام أحد العاملين بالطوارئ الذي كان مصابًا بالفيروس بزيارة إحدى دور المسنين وتسبب في سلسلة من العدوى نتج عنها واحد من أعلى معدلات الإصابة في الولاية، وكذلك في مقاطعة راندولف حضر أحد المصابين فعالية في منتصف مارس/آذار مما تسبب أيضًا في تعرض المقاطعة لأحد أعلى معدلات الإصابة في الولاية؛

وحيث إن العديد من المقاطعات في جميع أرجاء الولاية سجلت أكثر من 75 حالة من كل 100000 فرد على مدار الأيام السبعة الماضية؛

وحيث وضعت الولاية وهيئة الصحة العامة في الولاية خطة لتخفيف الأضرار لتنفيذ تدابير احترازية إضافية إذا وصلت المخاطر إلى مستويات معينة في أي منطقة؛

وحيث إنه في حين أن الاحتياطات التي اتخذها سكان ولاية إلينوي أدت إلى انخفاض شديد في عدد حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 وانخفاض الوفيات في الولاية في الأسابيع الأخيرة، إلا أن الولايات الأخرى التي رفضت اتخاذ احتياطات الصحة العامة أو تخلت عن هذه الاحتياطات في وقت سابق تشهد الآن ارتفاعاً وتُسجل أعداد كبيرة في حالات الإصابة؛

وحيث تجاوز إجمالي عدد الحالات في الولايات المتحدة 6,6 مليون حالة وقرابة 200000 حالة وفاة؛

وحيث حذر خبراء الصحة العامة من "موجة ثانية" من حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19؛

وحيث أن فيروس كوفيد-19 أودى بحياة سكان إلينوي من الأصول الإفريقية واللاتينية وما زال يؤثر عليهم بمعدلات مرتفعة بشكل غير متناسب - مما يضخم التفاوتات والفوارق الصحية بصورة كبيرة؛

وحيث قامت هيئة الصحة العامة في إلينوي بتفعيل خطة إلينوي لعمليات الطوارئ وخطة دعم الطوارئ 8 لتنسيق الجهود استجابةً لحالات الطوارئ من قِبَل المستشفيات والإدارات الصحية المحلية وأنظمة إدارة الطوارئ من أجل تجنب حدوث نقص في موارد المستشفيات وقدراتها؛

وحيث أن معدل إصابات الفيروس يتطور في ولاية إلينوي فإن الأزمة التي تواجهها الولاية تتطور وستتطلب استجابة فورية ومتطورة لضمان قدرة المستشفيات وأخصائيي الرعاية الصحية ومستجبي الطوارئ على تلبية احتياجات الرعاية الصحية لجميع سكان ولاية إلينوي وبطريقة تتوافق مع إرشادات مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها والتي لا تزال قيد التحديث؛

وحيث إنه من أجل ضمان قدرة أخصائيو الرعاية الصحية وصفوف الدفاع الأولى والمستشفيات وغيرها من المرافق على تلبية احتياجات الرعاية الصحية اللازمة لجميع سكان إلينوي، يجب أن يكون لدى الحكومة إمدادات كافية، ومنها معدات الوقاية الشخصية، مثل الأقنعة وواقيات الوجه وألبسة الوقاية والقفازات؛

وحيث أن ولاية إلينوي تحتفظ بمخزون يدعم إمدادات معدات الوقاية الشخصية والمخزونات الموجودة في مختلف مرافق الرعاية الصحية؛

وحيث إنه وبينما تستمر الولاية في بذل قصارى جهدها لتأمين معدات الوقاية الشخصية، فإذا تعطلت هذه الجهود أو واجهت إلينوي عجزاً في مواجهة حالات كوفيد-19، فإن الولاية ستعاني من نقص في أجهزة التنفس والأقنعة ونظارات الواقية ودروع الواقية ودروع الوجه والقفازات والألبسة الوقائية وغيرها من معدات الحماية للعاملين في مجال الرعاية الصحية وصفوف الدفاع الأولى؛

وحيث إنه وبينما انخفض عدد حالات الدخول للمستشفيات إلا أن ولاية إلينوي تستخدم نسبة كبيرة من أسرة المستشفيات وأسرة العناية المركزة، وإذا ارتفعت حالات الإصابة بفيروس كورونا المُستجد، فقد تواجه الولاية نقصاً في موارد الرعاية الصحية الحيوية؛

وحيث كانت الحكومة على مدار أزمة فيروس كوفيد-19 مقيدة بعدد محدد من اختبارات كوفيد-19 التي يمكن إجراؤها وتحضيرها بسبب عدم توفر العدد الكافي من مواقع الاختبار والمختبرات، بالإضافة إلى نقص الإمدادات اللازمة بما في ذلك المسحات اللازمة لأخذ العينات؛

وحيث إنه منذ يوم إصدار أول إعلان للحاكم للكوارث، كانت إلينوي قادرة على عمل اختبار الإصابة بفيروس كورونا المُستجد لعدد لا يزيد عن بضع مئات من الأشخاص يوميًا في عدد محدود من مواقع الاختبار؛

وحيث إن إلينوي جهزت مواقع للاختبار في جميع أنحاء الولاية والتي تتجاوز الآن في العادة 50000 اختبار للفيروس يوميًا ولا تزال هناك إمكانية لزيادة عدد الاختبارات،

وحيث قامت ولاية إلينوي باختبار ما يقرب من 5 ملايين عينة إجمالية لمصابين مُحتملين بفيروس كوفيد-19؛

وحيث تُشير التوقعات الوطنية المعدلة لسكان ولاية إلينوي إلى أن الولاية يجب أن تستمر في زيادة عدد الاختبارات التي تتم معالجتها يوميًا كجزء من الجهد المبذولة لتقليل انتشار الإصابة بفيروس كورونا المُستجد بشكل دائم؛

وحيث إنه وبالإضافة إلى التسبب في الخسارة الفادحة بوفاة أكثر من 8,400 شخص من سكان ولاية إلينوي وإلحاق الأذى بالصحة الجسدية لعشرات الآلاف غيرهم، فقد تسبب فيروس كورونا المُستجد 19 في خسائر اقتصادية كبيرة ولا يزال يهدد الأمان المالي لعدد كبير من الأفراد والأعمال في أنحاء الدولة والولاية؛

وحيث قدم أكثر من 60 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد مطالبات إعانة البطالة منذ بداية الجائحة - وهو رقم يمثل أكثر من واحد من كل أربعة عمال أمريكيين؛

وحيث أعلنت هيئة تأمين العمالة في إلينوي أن معدل البطالة في الولاية ارتفع ارتفاعاً صارخاً إلى 11% تقريباً؛

وحيث تستجيب هيئة تأمين العمل في إلينوي للأزمة الاقتصادية بعدد من الطرق، من بينها برنامج المساعدة لمواجهة آثار البطالة أثناء الجائحة؛

وحيث تعمل وزارة التجارة والفرص الاقتصادية على معالجة الأزمة الاقتصادية، ومن وسائلها إنشاء برامج المساعدة مثل برنامج منح توقف الأعمال للشركات التي تواجه عقبات في العمل بسبب عمليات الإغلاق ذات الصلة بفيروس كوفيد-19؛

وحيث أن الخسائر الاقتصادية وانعدام الأمن المالي الناجم عن جائحة فيروس كوفيد-19 يهددان استمرارية الأعمال التجارية والحصول على السكن والرعاية الطبية والغذاء وغيرها من الموارد الحرجة التي تؤثر بشكل مباشر على صحة وسلامة السكان؛

وحيث إن الجائحة قد عطلت المدارس أيضًا بشكل غير اعتيادي وأن من بين أهم أولويات الولاية مع اقتراب العام الدراسي الجديد ضمان قدرة الطلاب على تلقي التعليم المناسب وقدرة المدارس على تهيئة البيئة الآمنة للطلاب والمعلمين والمجتمعات؛

وحيث إنه واستناداً إلى الحقائق السابقة، وبالنظر إلى الانتشار المستمر المتوقع لفيروس كوفيد-19 والآثار الصحية والاقتصادية الحالية التي سيشعر بها الناس في جميع أنحاء الولاية خلال الشهر المقبل، فإن الظروف الراهنة في ولاية إلينوي المحيطة بانتشار كوفيد-19 تشكل حالة طوارئ وبائية وحالة طوارئ صحية عامة بموجب المادة 4 من قانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي (Illinois Emergency Management Agency Act)؛

بناءً على ما سبق، فإن الضغط المستمر على موارد المستشفيات، والنقص المحتمل في هذه الموارد في حالة حدوث زيادة في العدوى والحاجة الماسة لزيادة شراء معدات الوقاية الشخصية وتوزيعها بالإضافة إلى توسيع قدرات اختبار الإصابة بفيروس كوفيد-19 تشكل حالة طوارئ صحية عامة بموجب المادة الرابعة من قانون منظمة إدارة الطوارئ في إلينوي (Section 4 of the Illinois Emergency Management Agency Act)؛

وحيث أن سياسة ولاية إلينوي هي أن تكون على أهبة الاستعداد للتصدي لأي كوارث، وبالتالي، من الضروري والمناسب توفير موارد إضافية من الدولة لضمان قدرة نظامنا الصحي على تقديم الرعاية الصحية اللازمة لخدمة المرضى، وبقاء سكان إلينوي آمنين ومحميين وقادرين على الحصول على الرعاية الطبية؛

وحيث أن هذا الإعلان سيساعد الدولة في تسهيل عودة الاقتصاد للأفراد والشركات في محاولة للحد من المزيد من العواقب المدمرة لعدم الاستقرار الاقتصادي بسبب فيروس كورونا المستجد؛

وحيث إن هذا الإعلان سوف يساعد الهيئات الحكومية في إلينوي على تنسيق موارد الولايات والموارد الفيدرالية بما في ذلك المواد اللازمة لاختبار كوفيد-19، ومعدات الحماية الشخصية والأدوية في محاولة لدعم استجابات الدولة وكذلك استجابات الحكومات المحلية لحالة الطوارئ الصحية العامة الراهنة؛

وحيث تعطي هذه الظروف مبرراً قانونياً بموجب المادة 7 من قانون هيئة إلينوي لإدارة الطوارئ (Illinois Emergency Management Agency Act) لإعلان حالة الطوارئ؛

وحيث ينص دستور إلينوي، في المادة الخامسة، البند الثامن (Article V, Section 8)، على أن "يكون للحاكم السلطة التنفيذية العليا، ويكون مسؤولاً عن التنفيذ الأمين للقوانين"، وينص في الديباجة على أن الغرض الرئيسي من دستور إلينوي هو "توفير الحماية لصحة الشعب وسلامته ورفاهيته"؛

بناءً عليه، وحرصاً على حماية ومساعدة شعب إلينوي والحكومات المحلية المسؤولة عن ضمان الصحة والسلامة العامة، أعلن أنا جيه بي بريتزكر حاكم ولاية إلينوي ما يلي:

المادة الأولى: بموجب المادة السابعة من قانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي (Section 7 of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 7/3305) أجد أن هناك كارثة مستمرة داخل ولاية إلينوي وأعلن على وجه التحديد جميع المقاطعات في ولاية إلينوي مناطق منكوبة. ويقوم هذا الإعلان بمنح السلطة للحاكم لممارسة جميع سلطات الطوارئ المنصوص عليها في المادة 7 من قانون هيئة إدارة الطوارئ بإلينوي (Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 7/3305) ومنها على سبيل المثال لا الحصر سلطات الطوارئ المحددة المبينة أدناه.

المادة الثانية: تتولى هيئة الصحة العامة وهيئة إدارة الطوارئ في إلينوي مواصلة التنسيق فيما بينهما بسلاسة فيما يتعلق بالتخطيط لحالة الطوارئ الصحية العامة الراهنة والاستجابة لها.

المادة الثالثة: توجيه هيئة الصحة العامة في إلينوي إلى مواصلة التعاون مع الحاكم والهيئات الحكومية الأخرى والسلطات المحلية، بما في ذلك سلطات الصحة العامة المحلية، في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الهادفة إلى حماية الصحة العامة المتعلقة بحالة الطوارئ الصحية العامة الراهنة.

المادة الرابعة: توجيه هيئة إدارة الطوارئ إلى مواصلة تنفيذ خطة عمليات الطوارئ الحكومية لتنسيق موارد الدولة لدعم الحكومات المحلية في عمليات الاستجابة للكوارث وتخطي أضرارها.

المادة الخامسة: المساعدة في عمليات الشراء الطارئة اللازمة للاستجابة لحالات الطوارئ الأخرى على النحو الذي يجيزه قانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي (Illinois Emergency Management Agency Act)، ويتم تعليق أحكام قانون المشتريات في إلينوي التي من شأنها - بأي حال من الأحوال - أن تمنع أو تُعيق أو تُؤخر الإجراءات اللازمة للتعامل مع الكارثة إلى الحد الذي لا يتعارض مع القانون الفيدرالي. وإذا لزم الأمر، ووفقاً لقانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي (Section 7(1) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 7/3305) فإنه يجوز للحاكم اتخاذ الإجراءات التنفيذية المناسبة لتعليق قوانين وأوامر وقواعد ولوائح إضافية.

المادة السادسة: بموجب المادة 7 (3) من قانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي (Section 7(3) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 7/3305)، يواصل هذا الإعلان منح السلطة للحاكم

والصلاحية حسب المطلوب، في تحويل التوجيهات أو توجيه الموظفين أو مهام الإدارات والهيئات في الولاية أو وحداتها بغرض تنفيذ أو تسهيل تنفيذ برامج الاستجابة لحالات الطوارئ.

المادة السابعة: يتم توجيه كل من هيئة الصحة العامة وهيئة التأمين وإدارة الرعاية الصحية وخدمات الأسرة في إلينوي إلى الاستمرار في التوصية واتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من خضوع المواطنين لاختبار كوفيد-19 وضمان عدم مواجهة المستهلكين لعوائق مالية من أجل الحصول على خدمات الفحوصات التشخيصية والعلاجية لفيروس كورونا المستجد.

المادة الثامنة: توجيه مجلس التعليم في ولاية إلينوي إلى التزامه بتقديم التوصيات واتخاذ الإجراءات اللازمة حسب اللزوم لتلافي أي آثار على التعلم تتعلق بالطوارئ الصحية العامة الراهنة والحد من أي عقبات تحول دون استخدام التعلم الإلكتروني أثناء سريان هذا الإعلان الموجود في قانون المدارس في إلينوي (Illinois School Code, 105 ILCS 5/1-1 et. seq).

المادة التاسعة: توجيه جميع الهيئات الحكومية إلى التعاون مع الحاكم والجهات الحكومية الأخرى والسلطات المحلية في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط لمواجهة الآثار الاقتصادية الناتجة عن تفشي مرض كورونا المستجد والتعافي منها.

المادة العاشرة: بموجب المادة 7(14) من قانون هيئة إدارة الطوارئ في إلينوي (Section 7(14) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 14/7/3305)) فإنه يحظر أثناء سريان هذا الإعلان رفع أسعار بيع السلع أو الخدمات في ولاية إلينوي، بما في ذلك اللوازم الطبية ومعدات الوقاية والأدوية وغيرها من السلع المخصصة للمساعدة في الوقاية أو العلاج أو التعافي من مرض كورونا المستجد.

المادة الحادية عشرة: يمكن لهذا الإعلان أن يسهل توفير المعونات الفيدرالية في حالات الطوارئ أو الكوارث إذا كان التقييم الكامل والشامل للأضرار يشير إلى أن متطلبات تخطي الأضرار الفعالة يتجاوز قدرات الولاية والحكومات المحلية المتضررة.

المادة الثانية عشرة: بمقتضى قانون (15 Senate Bill 2135 (101st General Assembly), Article 15, section 5)، والمُعَدَّل لقانون الاجتماعات المفتوحة (5 ILCS 120/7(e) Open Meetings Act, new section 5(4))، أجد أن المخاوف المتعلقة بالصحة العامة في هذا الإعلان تجعل من غير الممكن حضور أكثر من خمسين شخص في مكان الاجتماع العادي.

المادة الثالثة عشر: يسري هذا الإعلان اعتبارًا من الآن ولمدة 30 يومًا.

وإشهادًا على ما تقدم، فقد أمهرته بتوقيعي وختمته بالختم العظيم لولاية
إلينوي.

صدر في مبنى الكابيتول بمدينة
سبرينغفيلد في هذا اليوم الثامن عشر
من سبتمبر/أيلول من عام ألفين
وعشرين ميلادية و عام مائتين واثنين
من تاريخ ولاية إلينوي.

الحاكم

سكرتير الولاية